"الدولي للعدالة الانتقالية" يناقش مشروع قانون المفقودين والمخفيين

إيخهورست لتصويب مسار ظلم كان يجب أن يصحح

المستقبل - السبت ٢٥ شباط ٢٠١٢ - العدد ٤٢٦٦ -

سارة مطر

يشكل اقتراح مشروع قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً خطوة إضافية في إطار تكريس حق الأهالي في معرفة الحقيقة وتحديد مصير أبنائهم وأزواجهم المفقودين والمخفيين قسراً في لبنان ووضع حد لمعاناة إنسانية لا تزال جاثمة على صدورهم منذ أحداث الحرب الأهلية، وبالتالي اتخاذ إجراءات وقائية للحد من حالات الفقدان وتحقيق المصالحة والعدالة، إذا ما توافرت الإرادة السياسية.

ويطرح المشروع كيفية تنظيم عملية تقفي آثار المفقودين والمخفيين قسراً وكيفية تحديد المقابر الجماعية وحراستها وفتحها وتحديد تعريف الشخص المفقود أو المخفي قسراً وطريقة إدارة السجلات المركزية الخاصة به ووضع آلية لإنصافه وأسرته.

كما يتيح هذا الاقتراح إذا ما اعتمده المجلس النيابي وطُبّق أن يتم النظر والتحقيق في بعض حالات الإخفاء القسري التي حصلت مؤخراً على الأراضي اللبنانية وطالت لبنانيين ومعارضين سوريين على حد سواء.

الاقتراح الذي تمت مناقشته أمس خلال طاولة مستديرة عقدها "المركز الدولي للعدالة الانتقالية" في فندق جيفينور روتانا، كليمنصو، هو حصيلة جهود مجموعة من الجهات الرسمية والخبراء والقضاة والمتخصصين في قضايا العدالة وهيئات المجتمع المدني وبدعم من الاتحاد الأوروبي وفق ما أشار إليه مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المركز حبيب نصار.

وأكد أن "الاقتراح شامل لا يميز بين ضحية وأخرى مهما كانت الجهة الخاطفة، لبنانية أو سورية، عملاً بحق العائلات في معرفة مصير أبنائها".

واعتبر ممثل وزير العدل شكيب قرطباوي، مسعود نهرا أن "عدم ايجاد حل مُرضٍ لهذه القضية، ابقى المخفيين قسراً وذويهم رهينة ماضٍ لم تساعد قوانين العفو في تصفيته ووضع حد لهذه المعاناة التي يستوجب حلّها عملاً بإرادة لبنان في تجاوز ماضيه وإرساء السلم الأهلي".

وتحدثت رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السفيرة انجلينا ايخهورست عن "سعي الاتحاد الى تصويب مسار ظلم كان يجب أن يُصحّح منذ زمن بعيد وتوفير الإطار القانوني لتكريس الحق في المعرفة والحقيقة".

"وقد اختارت بعض الدول دفن الحقيقة للمضي قدماً وتحقيق المصالحة وتفادي المشاكل، إلا أن ما من ظروف استثنائية تزيل الحق في معرفة الحقيقة"، وفق رئيس فريق العمل لدى الأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي جيرمي ساركن.

ورأى المستشار القانوني في اللجنة الدولية للصليب الأحمر خالد غازي في "الاختفاء القسري جريمة وانتهاكاً مستمراً لحقوق الإنسان، ما يتطلب الالتزام بالاتفاقيات الدولية وبالبحث عن المفقودين والمخفيين لحين جلاء الحقيقة".

وتبقى المشكلة بحسب النائب غسان مخيبر الذي رأس جلسة بعنوان "لبنان وحق المعرفة" في أن "مسؤولي الميليشيات الذين قد يودّون إعطاء المعلومات لا يعرفون أين يذهبون، ما معناه أننا بحاجة الى حماية المعلومات والأفراد الذين يكشفون عنها"، مؤكداً أن "المسألة ليست تقنية بحت، انما تتطلب إرادة سياسية واضحة وتحديداً صريحاً لآلية فتح المقابر الجماعية وأي منها يُفتح أولاً، لا سيما أن هناك مقابر قد يبدو من موقعها أنها من فعل ميليشيات لبنانية أو فلسطينية أو من فعل الجيش السوري".

وكان تحدث في الجلسة كل من لين معلوف، ووداد حلواني وغازي عاد.

وعرضت الجلسة الثانية لسبل "الاستفادة من الخبرات الأخرى" وقد رأستها كريستلى ياكينثو وتحدث فيها ساركن وأندرياس كلايزر ونيكولا ماركز غرانت.

أما الجلسة الثالثة برئاسة النائب زياد القادري، فعرض خلالها نزار صاغية مشروع القانون. واختتم اليوم الأول بجلسة ناقشت الإخفاء القسري وسجلات المخفيين قسراً برئاسة غادة عون، وتحدث فيها صاغية وفريدي بيكيريلي.